

قراءة في كتاب: "الرق في بلاد المغرب والأندلس" للدكتور عبد الإله بنمليح^(١)

محمد استيتو
كلية الآداب-وجدة

بداية أجد تهنيتي للزميل ذ. عبد الإله بنمليح على حصول كتابه "الرق في بلاد المغرب والأندلس" على الجائزة^(١) التي حظي بها عن جدارة واستحقاق، ولذا فإنني أعتبر هذا الجمع المبارك احتفاء كريما بصاحب هذا العمل الرصين الذي كنت أدعي وأزعم أنني أعرف عنه كل كبيرة وصغيرة، لأن صاحبه حمّلي مشكورا- همه منذ كان مجرد فكرة، وأشركني باستمرار في مختلف خطوات إنجازه وتحريره، إلى أن جاء كما هو بين أيدينا اليوم في مستواه وشكله الحالي الجيد، تماما كما كنت قد حمّلت بدوري هم البحث الذي كنت أنجزه^(٢) في تلك الفترة ذاتها، فكان -جزاه الله خيرا- نعم الرفيق النصوح، والمرشد المعوّل عليه، ولكنني عندما قرأت العمل بدا غريبا عني بحكم ما انتهى إليه صاحبه من صنعة بديعة، وحبكة متقنة، ولنجاحه الكبير في لمّ ما يصعب لمّ، وجمع ما يعسر جمعه من شتات موضوع يشق على العقل والفهم تطويعه. وهذا ليس غريبا عن المؤلف الذي لم يجعل من الموضوع مجرد قضية للبحث فقط، بل وأيضا رهانا للتحدي. وقد ربح الرهان، لأنه لم يكن مقبولا ولا مستساغا أن يخسره، ولأن اختياره لهذا الموضوع واهتمامه به كان ذاتيا، وقناعة مسبقة بدراسته، كما أفصح عن ذلك في مقدمة الأطروحة، حيث قال: "ينبع اختيارنا البحث في موضوع الرق في بلاد المغرب والأندلس، من اهتمام ذاتي بفئة اجتماعية استضعفت في الأرض..."^(٣) ومن هنا يستمد هذا العمل قيمته وقوة الإرادة التي تحملها صاحبه.

لقد انطلق الباحث من فكرة بسيطة، تُختزل في كلمات قليلة، خفيفة على اللسان، لكنها ثقيلة في الميزان كالجبل، وتحديدًا في فكرتين مركزيتين، هما: سر غياب صوت العبيد أو الحديث عنهم في كتابات الأقدمين المختلفة^(٤)، ثم "غياب البحث في موضوع الرق المغربي، خاصة خلال العصر الوسيط، غيابا يكاد يكون تاما..."^(٥)، وذلك بالرغم من الأدوار الكثيرة التي اضطلع بها هؤلاء أو كانوا يُكروهون على القيام بها لفائدة أسيادهم أو لفائدة المجتمع؛ إنه إذن تنكّر من المؤرخين والإخباريين السابقين لهؤلاء الذين نعتهم الباحث بالمستضعفين في الأرض^(٦)، والذين خضعوا "للتمييز"^(٧)، وتعرضوا لـ"التهميش"^(٨)، وعانوا من "الدونية"^(٩)، والذين كانوا يُحشرون ضمن لائحة الممتلكات المنقولة والسلع، بين الدواب والأنعام وما قل ثمنه منها وما ارتفع، بل واعتُبروا "أشياء"، و"بضاعة"، و"حيوانات"، فكانوا يُحصون على أساس عدد الرؤوس وليس بحسب عدد الأنفس.^(١٠)

لقد نذر الباحث نفسه لـ"إنصاف" هؤلاء العبيد، وتحقيق له ذلك بفضل نجاحه الكبير في إسماع "صوتهم"، بل أكثر من ذلك أنه نجح أيضا في أن يمزج في مخيلة القارئ "صوت" تلك الفئات المنسية

(١) - الكتاب في الأصل أطروحة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب، ظهر المهرز، فاس، بتاريخ 2000/6/23، وصدرت طبعتها الأولى عن دار الانتشار العربي، بيروت، 2004، وتقع في 631 صفحة.

1 - جائزة المغرب للكتاب لسنة 2005.

2 - نقصد أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في موضوع: "الفقر والفقراء في المغرب القرنين 16 و17م"، وقد صدرت بدعم من وزارة الثقافة، ط. 1، مؤسسة النخلة للكتاب، وجدة 2004.

3 - الرق في بلاد المغرب... م. س. ص. 9.

4 - م. ن. ص. 45 و55-57 وهنا وهناك.

5 - م. ن. ص. 11.

6 - م. ن. ص. 7.

7 - حدث "التمييز" على مستويين: بين الأحرار والرق، من جهة (م. ن. ص. 427، 428)، وبين الرقيق أنفسهم، من جهة ثانية، وقد تم "التمييز" بينهم على أساس الجنس والموطن واللون وغير ذلك من المعايير التي انبنت عليها أفكار تراتبية الرقيق، والتي كان من بين نتائجها مثلا عدم المساواة بين الرقيق الأبيض ونظيره الأسمر والأسود في نوع الخساء وطريقته. راجع: م. ن. ص. 200، 201، 373، 414، 422، 423...

8 - يتجلى هذا "التهميش" على مستوى "إهمال" المؤرخين والإخباريين وغيرهم الحديث عن الرقيق والاهتمام بأخبارهم، وأيضا على المستوى الاجتماعي. راجع مثلا: م. ن. ص. 10، 88، 98...

9 - راجع مثلا: م. ن. ص. 58، 263، 264، 343، 353، 427، 428، 430، وهنا وهناك.

10 - راجع: القسم الثاني، المبحث الأول: "صورة الرقيق ووضعيته من خلال الأدبيات الفقهية"، م. ن. ص. 263 وما بعدها وهنا وهناك.

بشريط صورها، وذلك من شدة تأكيده على "شكاوى" أصوات أبنائها و"تظلمهم"، وتركيزه على هيئاتهم، وإبرازه للصور المختلفة التي التقطها لهم من المصادر المتنوعة.⁽¹¹⁾

إن هذا العمل، الذي يتناول ظاهرة "الرق في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6 هـ/11-12م"⁽¹²⁾، هو من نوع الأعمال القليلة جدا التي يقبل المرء على قراءتها فلا يكل ولا يمل، وهو من الأعمال المفتوحة، التي لا تتقعد على بداية ولا على نهاية محددين، لأنه يتناول ظاهرة إنسانية تتميز بأنها عامة وموغلّة في القدم، وبأنها استمرت، في المغرب، بعد القرنين 5 و6 هـ/11-12م، لقرون طويلة وإلى غاية العقود الأولى من القرن 20م تقريبا، ثم إن خصوصيات الزمان والمكان في هذا البحث تكاد تكون محدودة، وهي المبتغى منه، لذلك وجدت نفسي أبحث عن تلك البدايات السابقة لفترة البحث فلم أجدها، وبحثت عن مخلفات الموضوع في ما لحق من القرون فخاب ظني، وهذا لأن الفترة موضوع الدراسة إنما هي مجرد محطة أو حلقة في سلسلة طويلة من الحلقات، التي تتأسس على بعضها البعض، لذلك يصعب دراسة أي منها أو النظر إليها بمعزل عن مستوياتها العمودية أو الأفقية.

ولكن الباحث هيا كل شروط البحث في الموضوع من الفتح الإسلامي إلى الفترة الزمنية المدروسة، ثم ما بعد تلك الفترة، وذلك من خلال البليوغرافيا الغنية والمتنوعة جدا والتي تغطي قرونا عديدة، حتى إن ذ. محمد ياسر الهلالي⁽¹³⁾ خلص من قراءة سابقة في هذا العمل إلى أن نسبة المادة العلمية الخارجة فيه عن فترة البحث تكاد تعادل تلك التي تتعلق بالفترة المدروسة، وهذه نسبة مهمة كثيرا.

ولهذا يمكن القول إن الباحث مهد الطريق بذلك لكل من يريد أن يتابع البحث في موضوع الرق في المغرب الإسلامي، سواء قبل القرنين 5 و6 هـ/11 و12م أم بعدهما، ودلل أكثر صعوباته ومشاقه، وهذه لعمري من فوائد هذا العمل المتميز المفتوح، والغني بمظانه المتنوعة.

ومن حسنات هذا العمل أيضا أن صاحبه تجاوز فيه الكثير من المشاكل والعديد من الصعوبات التي هيمنت عليه منذ البداية، لأنه كما قال د. محمود إسماعيل عبد الرازق في "تقديم" الكتاب: إنه "جد هام ومعقد في آن. ذلك أن التأريخ لظاهرة الرق في المجتمعات الإسلامية الوسيطة ظل محفوفًا بالمحاذير والإكراهات المنظورة وغير المنظورة؛ خصوصا ما يتعلق منها بموقف الإسلام من الرق، كذا الاختلاف اللبّي بين الرؤية الإسلامية النظرية وبين الواقع التاريخي العياني."⁽¹⁴⁾

"وقد أفضى هذا التناقض -وانعكس في ذات الوقت-، يضيف صاحب التقديم- على الإطار المرجعي للموضوع، فتحت تأثير الدين تباينت وتعددت الاختلافات الفقهية واختلطت، بحيث أصبح من المتعذر تقرير موقف موحد عند الفقهاء. كما اختلفت النظم الإسلامية بدورها -حسب معطيات الزمان والمكان- في ترسيخ مفهوم واحد وثابت يمكن الاقتداء به والتأسيس عليه. فإذا أضيف إلى ذلك إجماع المؤرخين عن التأريخ للجوانب الاجتماعية عموما، وعن الرق خصوصا، أدركنا صعوبة مقارنة الموضوع وبحثه ودرسه."⁽¹⁵⁾

هذه بعض من المحاذير والعقبات، التي أكدها د. محمود إسماعيل، والتي جعلته يصف الموضوع بـ "الملغز والمعقد"⁽¹⁶⁾. ولكن وبالرغم من ذلك، فإن تلك المشاكل لم تفتت في عزيمة الباحث، بل إنه تحداها حتى "وُفق في تجاوز تلك الإشكاليات جميعها ونجح في تقديم تصور أولي واضح ومحقق في آن. وما كان بوسعها أن ينجز ما أنجز دون التعويل على الإفادة من مناهج عدة وظف كلا منها -ببراعة وصرامة- في الحقل المعرفي المناسب." والكلام هنا أيضا لأستاذنا محمود إسماعيل.⁽¹⁷⁾

11 - راجع فصول البحث المختلفة.

12 - هذا هو العنوان الكامل والأصلي للأطروحة.

13 - خلص الباحث إلى أن نسبة الإشارات والإحالات التي تهم الفترة المدروسة (ق. 5 و6 هـ/11-12م) تمثل 47 %، وتمثل نسبة الإشارات والإحالات السابقة واللاحقة للفترة 40 %، منها 30 % تهم الفترة ما قبل القرن 5 هـ، وأما نسبة 13 % المتبقية فإنها تمثل ما أسماه بـ "ما ينبغي أن يكون." راجع: "قراءة في أطروحة الأستاذ عبد الإله بلمليح حول: الرق في بلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 5-6 هـ/11-12م"، ساهم بها في القراءة التي نظمها شعبة التاريخ بكلية الآداب، سايس-فاس-، لهذه الأطروحة بتاريخ 2001/3/13، (مرفونة) وقد أهدانا صاحبها -مشكورا- نسخة منها.

14 - الرق في المغرب...، م. س.، ص. 7.

15 - المكان نفسه.

16 - المكان نفسه.

17 - المكان نفسه.

إنها إذن بحق لصعوبات شائكة للغاية، ولكن أهم الصعوبات التي تُلَمَس من خلال قراءة العمل وأبرزها هي تلك التي تبدو في غلبة الجانب الأخلاقي لتصور الباحث للموضوع ولصياغة أفكاره ومباحثه وفصوله، لاسيما وأنه انطلق في البحث فيه من منطلق ذاتي، كما سلف⁽¹⁸⁾، لذلك لم يأخذ الموضوع استقلاليته الكافية عن ذات الباحث، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل⁽¹⁹⁾، حين أوضحنا استخدام المؤلف لمصطلحات تنم عن أحكام قيمة "غير محايدة"، مثل: المستضعفين و"التمييز"، و"التهميش" و"الدونية"، وما شابه ذلك من الألفاظ والمصطلحات⁽²⁰⁾ التي يعج بها البحث، والتي يفهم منها صراحة مساندة الباحث و"تموقعه" بجانب فئات العبيد، ووقوفه في الاتجاه المعاكس للكثير من آراء واجتهادات الفقهاء الذين أثبت "تحيزهم" في العديد من المواقف للأسياذ على حساب عبيدهم وإمائهم ومواليهم⁽²¹⁾، وعلى حساب فكرة الاسترقاق في حد ذاتها، لاسيما التي كانت تعتنقها بعض الدول المغربية، التي كانت تلجأ أحيانا إلى "التلويح بالدين لتسويغ الاسترقاق" سياسيا، كما فعلت الدولة الموحدية على سبيل المثال⁽²²⁾. ومعلوم أن مواقف هؤلاء الفقهاء والمنظرين لسياسة الدول قد تكون نابعة من ذواتهم بحكم أنهم أحرار ومالكون لعبيد، وهو ما يعني أنهم كانوا يغلبون النوازع الذاتية والشخصية لتحقيق مصالح خاصة أو عامة، أو للمحافظة على تلك المصالح، حتى وإن خالف ذلك أحيانا منطوق الشرع أو مرامييه ومقاصده⁽²³⁾.

وبذلك يبدو وكأن المؤلف نحا في عمله منحى البحث عن سبل تضمن قدرا من التوازن في الموضوع بين ذاتية الأسياذ، التي كانت تجد من يعبر عنها ويرعى مصلحتها من بين الفقهاء والعلماء ومنظري السلطة، وبين ذاتية العبيد التي تولى الباحث نفسه التعبير عنها لغيب الصوت المعبر عنها في المصادر أو لخفوتها. وكل هذا يجعل معالجة الموضوع أخلاقية بامتياز قبل أن تكون اجتماعية أو تاريخية أو ما إلى ذلك.

فهل من حق الباحث أن يميل كل الميل أو بعضه أو قليلا منه لفئات العبيد/الرقيق التي نذر نفسه للدفاع عنها أملا في إحداث هذا التوازن المفقود بين كفتي الجانبيين؟

نعتقد أنه لا ضير في ذلك إنما مع الاعتدال الذي ينشد تحقيق نوع من التوازن مع المصادر التي نعلم أنها ليست دائما موضوعية ولا مستقلة، ثم إنه لا بأس من شحن الموضوع، في بعض جوانبه أحيانا، بشحنات ذاتية لإبراز فاعلية الحركية وقانون الدفاع الذي يوجب حركة التاريخ، وذلك مصداقا لقوله تعالى: (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض)⁽²⁴⁾ وفي كل الأحوال، هل التاريخ محايد؟! وعلى العموم فإن قراءتنا لهذا العمل جعلتنا مشدودين إليه أكثر، نظرا من جهة، للإفادة الكبيرة التي جنيناها منه، ومن جهة أخرى، لجملة من الأفكار التي أثارها الباحث، سواء منها التي عرضها على أنظار الباحثين والمهتمين من أجل دراستها والتعمق فيها⁽²⁵⁾، أم التي تضمنها البحث في ثناياه من غير حسم فيها أو فصل، والتي نرى أنها تستحق أن يُسلط عليها الضوء أكثر وأن تكون مباحث لأعمال أخرى عديدة، تتطلب الجراءة والصبر والأناة وغير ذلك من الموصفات التي يُحتذى بها الباحث هنا؛ وكل هذا يؤكد مدى خصوبة الموضوع وثراءه. ونورد من بين تلك الأفكار الآتي:

- 18 - راجع الإحالة أعلاه، رقم 3.
- 19 - راجع الإحالات أعلاه، من 6 إلى 9.
- 20 - حرص المؤلف مثلا على استعمال نعوت وأوصاف، منها: "احتقار وإهانة" (م. ن.، ص. 209)، أو: "انصراف الرقيق إلى أعمال مرهقة وأخرى وضعية" (م. ن.، صص. 354 و356 و357، وهنا وهناك)، وما شابه ذلك.
- 21 - كما هو الحال مثلا في مسألة التفريق بين المملوكة وطفلها في بعض المناسبات. (راجع: م. ن.، ص. 274. وقد ناقش المؤلف كذلك، في مسألة الإباق، قضية الصراع حول ما إذا كان الرقيق ملكية مطلقة أو نسبية، فقال: "... أن الغلبة كانت -بدعم فقهي واضح- لصالح السادة والملكية المطلقة، التي كانت نفسها وراء إباق الرقيق." وأضاف: "ودعا الفقهاء إلى عدم إيواء الرقيق الأبق، وعدم تقديم العون له، إمعانا في التضييق عليه، وإرغامه على الرجوع إلى صاحبه." (م. ن.، ص. 300، وانظر هنا وهناك).
- 22 - م. ن.، ص. 144. وقد أكد الباحث أن المرابطين أيضا غلبوا الحروب التي خاضوها ضد البرغواطيين بغلاف ديني وأعطوها صبغة "جهادية" حتى تستمد الشرعية من مرجعية مسوغة شرعا، وذلك للحصول على رقيق. (م. ن.، ص. 137). وقد اعتمد الموحدون من جهتهم "المسوغ الشرعي" نفسه تقريبا لسبي المرابطين وأتباعهم ومناصريهم. (راجع: م. ن.، ص. 138 وما بعدها)، وهكذا بين الحكام والمعارضة...
- 23 - راجع على سبيل المثال بعض ما أورده الباحث في كتابه بخصوص تشجيع الإسلام على عتق العبيد، م. ن.، صص. 302-316، وهنا وهناك.
- 24 - سورة البقرة، الآية 251.
- 25 - انظر، مثلا، بعض ما اقترحه الباحث من مواضيع، أو ما سماه بالأفاق الجديدة للبحث، في أواخر الخاتمة العامة للكتاب، المغرب والرق، م. س.، صص. 555-556، أو في بعض خلاصات الأقسام والفصول.

- لقد أكد الباحث في مطلع الفصل الثاني من الكتاب⁽²⁶⁾ أن الاسترقاق الناتج عن الأسر يعتبر، بشكل عام، حالة غير طبيعية من ناحية، وحالة عرضية من ناحية أخرى، وذلك استنادا إلى قوله عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- المشهورة، التي جاء فيها: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا". لكن وبالرغم من ذلك فإن الاسترقاق في بلاد إسلامية كالمغرب والأندلس، نتيجة للحروب، أحدث مشكلة أخلاقية وإنسانية حقيقية غير مفهومة، ومتعارضة مع الخطاب الديني. فلا الدين حرم الرق بنص صريح ولا المجتمع خضع لتعاليمه الرامية إلى التشجيع على عتقه. وتزداد حدة المشكلة الأخلاقية عندما يتعلق الأمر باسترقاق المسلم للمسلم والسلطة الإسلامية للرعايا من المسلمين. وقد أوضح المؤلف، بخصوص هذه القضية، أن جمهور الفقهاء، بالرغم من أنه نظر إلى الأسير المسلم نظرة الحرية، ورأى أن لا سبيل إلى استرقاقه، فهو حر أسير، "غير أنه لم يلتفت في الغالب إلى هذه القاعدة الفقهية في خضم الحروب والمطاحنات، وفي سبيل تحقيق طموحات شخصية."⁽²⁷⁾

- لقد أشار الباحث إلى أن الفتوحات الإسلامية لبلاد المغرب والأندلس تمت على خلفية كثرة السبي الذي تحقق للمسلمين في مصر وأطراف إفريقية في عهد الخليفة عثمان خاصة، حيث قال: "... وكان ذلك وراء تطلع الإدارة العربية في مصر والخلافة في الحجاز إلى فتح بلاد المغرب."⁽²⁸⁾ وقال أيضا بخصوص أول اتصال للمسلمين بالأندلس عبر سرية طريف في رمضان 91 هـ/710م، والتي أصابوا منها سببا ومالا كثيرا: "وربما كان ذلك مما حفز على تجهيز جيوش طارق بن زياد وتوجيهها نحو الأندلس."⁽²⁹⁾

- وردت، ضمن روافد الرقيق، عدة روايات بشأن كثرة السبي والرقيق المحلي في الفترات المضطربة وفترات انتقال السلطة من دولة إلى أخرى، حتى لقد بدا من خلالها وكأن الإنسان لا يمكن أن يكون إلا أسرا أو مأسورا، ولكن خارج هذه النقطة فالموضوع كله تقريبا إنما يتناول الرقيق الأجنبي، ولا سيما السوداني والصقلي.⁽³⁰⁾ ولذا فإن شح الأخبار عن تلك الأعداد التي لا تحصى من الرقيق المحلي بعد الاضطرابات أو انعدامها قد لا يكون أكثر من مبالغة لا يعتد بها. وإلا أين كان يتم تصريفها؟

- استشهد الباحث، دون تحفظ أحيانا، بروايات تاريخية مهمة وردت بها أرقام مفصلة عن أعداد العبيد تثير بعض الاستغراب والشك في الآن نفسه⁽³¹⁾، علما أن مشكلة الأعداد تعد من أعقد المشاكل التي تواجه الباحثين في تاريخ البلاد الإسلامية عموما، سواء تعلق الأمر بأعداد السكان والمساكن، أم بأعداد الجيوش والمحاربين والخسائر البشرية في المعارك، أم بأعداد الحرف والصناعات وبأعداد المتعاطين لها، أم بأعداد ضحايا الكوارث... ولذا فإن تلك الروايات تبقى في حاجة إلى تدقيق وتمحيص ومراجعة لنزع طابع المبالغة عنها، والذي يُستشف، بالنسبة للرقيق السوداني المجلوب إلى المغرب، على سبيل المثال، ليس فقط من تضارب الآراء بين الباحثين الذين ناقشوا تلك الروايات وخلصوا إلى أرقام متضاربة ومتباعدة كثيرا، وإنما لأن الرق، كما خلص الباحث إلى ذلك⁽³²⁾، كان مدينيا بالأساس للحاجة إليه في المنازل، وكان مقتصرا فيها على الأسر الميسورة القادرة على اقتنائه، بوجه خاص، نظرا لارتفاع سعره وكثرة الإنفاق عليه⁽³³⁾؛ ومعلوم أن نسبة سكان المدن كانت لاشك قليلة جدا، وكذلك نسبة الميسورين بها، ثم إن البنى الاقتصادية نفسها لم تكن قائمة على الرق.⁽³⁴⁾

ولذا فإن عدد الرقيق الوافد من بلاد السودان لم يكن يتجاوز بضع مئات سنويا، وهو ما ذهب إليه عبد العزيز العلوي⁽³⁵⁾. أما القول بأرقام تصل في الحد الأدنى إلى 20.000 سنويا، الذي قال به (MAUNY)

26 - م. ن.، ص. 127.

27 - م. ن.، ص. 132. ويمكن الوقوف على صورة دقيقة لهذه المسألة في الفصلين الأول والثاني من القسم الأول بصفة خاصة.

28 - م. ن.، ص. 70.

29 - م. ن.، ص. 78.

30 - راجع القسم الأول خاصة.

31 - انظر بعض النماذج، مثلا، في المبحث الأول من الفصل الأول من القسم الأول من الكتاب، م. ن.، ص. 70 وما بعدها. ومن بين ما جاء في هذا الباب، مثلا، أن عقبة بن نافع أحرز من بلاد المغرب ثمانين ألف رأس (كذا). (م. ن.، ص. 72). واجتمع لحسان بن النعمان خمسة

وثلاثون ألف رأس. م. ن.، ص. 73، وهنا وهناك.

32 - انظر الخاتمة العامة، م. ن.، ص. 554.

33 - المكان نفسه.

34 - م. ن.، ص. 363.

35 - م. ن.، ص. 252.

فهو لا شك مرفوض، وهو - كما قال الباحث- ينطوي على مبالغة واضحة⁽³⁶⁾، ونضيف بأن الخريطة الاتنية للمغاربة تكذب هذا الادعاء إلى اليوم.

لكل ذلك إذن نقول إن الرق كان واقعا اجتماعيا لا شك فيه، ولكن حضوره في الواقع مبالغ فيه كثيرا جدا، لأنه لم يكن حاجة اجتماعية عامة إلا في نطاق ضيق جدا، وأما كثرته فكانت بحسب المناسبات والظروف السياسية بوجه خاص.

- يقسم المؤلف المجتمع إلى أحرار وأرقاء، وينقسم الرقيق بدوره إلى مراتب تتراوح بين الرفيع في الأعلى والوخش في الأسفل. ويجد الواحد من الرقيق نفسه في إحدى هذه المراتب إما لموهبة يتوفر عليها، أو لمزية فضل خلقية أو خلقية يتميز بها، من صفات الجمال أو القوة والشجاعة أو ما إلى ذلك. كما أن الرقيق درجات في سلم الحرية، فمنه المسترق كله ومنه المسترق نصفه أو ثلثه أو بعضه، أي ما قد يسمى العبد/الحر أو الحر/العبد، ومنه المكاتب لأجل، وأم الولد، التي قد تكون زوجة خليفة أو أمه، والعبد المالك لعبيد وإماء، وهناك من يُسترق بالقوة والغصب، وهناك من يبيعه أهله أو يبيع نفسه لغيره للنجاة بها من الهلاك، لاسيما زمن المجاعات أو الحروب... وهكذا مما يستشف منه أن العبودية نسبية كالحرية، وقد تنكسر هذه النظرة أكثر مع البحث في طبيعة العلاقة بين وضعية الفئات الاجتماعية الدنيا داخل القبائل وبين زعمائها من شيوخ وقواد وغيرهم، أو بين الميردين وشيوخهم، أو داخل مكونات الأسرة، ولاسيما بين المرأة والرجال المحيطين بها، آباء أو أزواج أو إخوة، وهو الأمر الذي يعني أن الحرية نسبية، وإن كانت الناحية القانونية -العقد- شيئا آخر.

وكيفما كان الحال فإن الباحث شدد كثيرا على معاناة الرقيق من ظروف العمل القاسية ومن سوء معاملتهم من أسيادهم، والتي كان من مظاهرها الإباق، والقضية هنا، كما بدا لنا من خلاصتنا، هي أن الإباق لم يكن فرارا من "الوضعية القانونية" التي يكون عليها المسترق ولكن فرارا من المعاناة⁽³⁷⁾، ولهذا فإن هذه القضية قد تنسف نظرتنا إلى وضعية الرق من الناحية الأخلاقية من أساسها. وعلى أي فإن الباحث عندما تحدث عن الإباق لم يخف انزعاجه من سكوت المصادر عن هذه "الظاهرة"، وحرار في سبب تفسير هذا الغياب، ولم يجد ما يستند إليه لإبرازها -كما قال- إلا "تسجيل حالات تفصح عن كون الإباق نتيجة مباشرة لمعاملة تقوم على العنف الممارس ضد الرقيق."⁽³⁸⁾

ولذلك فإن الباحث عندما تساءل -كما فعل غيره من قبله- عن سر عدم حدوث ثورات للرقيق، بالرغم من كل المعاناة⁽³⁹⁾ لم يجد عند من تناول هذه القضية من الأجوبة أو التفسيرات المقنعة ما يجعل من هذا التساؤل تساؤلا مشروعا أصلا. فهناك من أرجع ذلك لانعزال العبيد في المنازل وعدم تكتلهم في عمليات الإنتاج، أو لعدم توفر أسباب تلك الثورات بسبب غياب توظيف العبيد في العمل الزراعي على نطاق واسع واقتصار حضورهم على الخدمة في البيوت والبلاطات مما جعل تكتلهم أمرا مستحيلا⁽⁴⁰⁾...

وهكذا يلاحظ أن الذي حال دون "ثورة" للعبيد أو هيئاتهم إنما هو عدم تكتلهم للأسباب المذكورة. وفي كل الأحوال فإن العبيد لم يكونوا فقط غير متكتلين وإنما كانوا كذلك مراتب ودرجات، منهم المستفيد كثيرا من وضعيته، ومنهم غير ذلك، ومنهم من كانت أحواله تتراوح بين هذا وذاك، بحسب الظروف المحيطة بعملية انتقاله من وسط اجتماعي لآخر. والواقع أن حصول التكتل أو عدم حصوله لا يمكن أن يكون وحده سبيلا ولا مبررا إلى الثورة وإلا فإن القبائل كانت متكتلة، والعمال في المصانع منذ حدوث الثورة الصناعية كانوا متكتلين، والطلبة في أنحاء العالم متكتلون... ولكن تكتل كل هؤلاء لم يدعهم إلى الثورة، لأنه لا ثورة لمجرد الثورة.

وبذلك يتأكد أن التساؤل عن سر غياب ثورة العبيد غير مشروع، أو هو تساؤل عن شيء يتمنى المرء أن يحدث لسبب ما، ولو لم يكن له مبرر، وهو ما يعني اعتماد فكرة ما ينبغي أن يكون وذلك بناء على قياسات معينة.

36 - المكان نفسه.

37 - انظر ما خصصه الباحث لهذا الموضوع في: م. ن، صص. 440-444، وهنا وهناك.

38 - م. ن، صص. 440-441.

39 - م. ن، ص. 547.

40 - م. ن، صص. 547-549...

إن هذا الأمر قد يوضح أن الفكرة القائلة على الإساءة إلى العبيد فكرة حقيقية لا شك في ذلك، لكنها تقوم على التعميم والمبالغة، على ما يبدو، تماماً كما أعداد العبيد في المجتمع، وإلا هل ألغى الموالى الرق وتجارته وأخلوا أسواقه عندما تربعوا على هرم السلطة ودانت لهم الرقاب؟ بل هل تبرأ أحد منهم من اسم المولى الذي حمّله⁽⁴¹⁾؟ وهل كان للعلماء من الرقيق رأي مخالف لرأي العلماء الأحرار من الرق! لم يثبت هذا في علمنا.

كانت هذه جملة أفكار سعيها بها إلى إثراء هذا الموضوع الغني، وأتمنى أن أكون قد وفقت في بعض منها على الأقل.

⁴¹ - راجع المبحث الذي خصصه الباحث لـ: "الرقيق والوصول إلى السلطة"، م. ن، ص. 529- وما بعدها.